



سمسم - مشاركة مواطنة
ⵎⵓⵔⵉⵏⵉ ⵉⵎⵓⵔⵉⵏⵉ ⵉⵎⵓⵔⵉⵏⵉ
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE

تقرير تحليلي

قانون المالية 2026: من الإعداد إلى المصادقة

إصدار

أبريل 2026

جميع الحقوق محفوظة © 2026 – جمعية سمسم-مشاركة مواطنة

يمكنكم الإطلاع على النسخة الرقمية للتقرير عبر الرابط التالي:

<https://simsim.ma/publications/rapportlf2026/>

الفهرس

تمهيد	3
المحور الأول: المسطرة التشريعية لقانون المالية	4
المحور الثاني: المرتكزات العامة لقانون المالية لسنة 2026	6
1. فرضيات إعداد قانون المالية	6
2. موارد ونفقات الميزانية العامة	7
3. توزيع المناصب المالية	10
4. توزيع الاعتمادات المالية على القطاعات الحكومية	11
المحور الثالث: مناقشة مشروع قانون المالية بمجلس النواب	14
1. مناقشة مشروع قانون المالية داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية	14
2. تفاعل الحكومة مع التعديلات المقترحة	17
3. مناقشة مشروع قانون المالية داخل اللجان النيابية الدائمة	28
4. المصادقة على الميزانيات الفرعية داخل اللجان النيابية الدائمة	19
5. المصادقة على المشروع في الجلسة العامة	21
المحور الرابع: مناقشة مشروع قانون المالية على مستوى مجلس المستشارين	23
1. مسطرة الإحالة والدراسة	23
2. مناقشة المشروع داخل اللجان بمجلس المستشارين	23
3. المصادقة على الميزانيات الفرعية	24
4. مناقشة مشروع قانون المالية في لجنة المالية و التخطيط و التنمية الاقتصادي	27
5. تفاعل الحكومة مع التعديلات المقترحة	29
6. المصادقة على المشروع في الجلسة العامة	32
المحور الخامس: القراءة الثانية لمشروع قانون المالية	34
المحور السادس: انفتاح مجلس النواب خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026	35
لائحة المراجع	37

تمهيد

يُعدّ قانون المالية من أهم الأدوات التشريعية التي تجسد التوجهات الاقتصادية والمالية للدولة، كما يشكّل محطة سنوية أساسية لممارسة البرلمان لاختصاصاته في مناقشة السياسات العمومية وتتبع تنفيذها. وفي هذا الإطار، يأتي هذا التقرير التحليلي لتسليط الضوء على مسار مناقشة والتصويت على قانون المالية لسنة 2026، من خلال رصد المعطيات الكمية المرتبطة بمختلف مراحل هذه العملية.

ينطلق التقرير من استعراض المسطرة التشريعية لقانون المالية، باعتبارها مسطرة خاصة مؤطرة بمقتضيات دستورية وقوانين تنظيمية دقيقة، تحدد أدوار كل من الحكومة والبرلمان في إعداد المشروع ومناقشته والمصادقة عليه، مع إبراز خصوصية هذا القانون مقارنة بباقي النصوص التشريعية. كما يتناول التقرير المرتكزات العامة التي قام عليها قانون المالية لسنة 2026، من خلال تحليل الفرضيات الماكرو-اقتصادية المعتمدة، ورصد تطور الموارد والنفقات، وبنية الميزانية العامة، إلى جانب توزيع المناصب المالية والاعتمادات على مختلف القطاعات الحكومية.

وفي سياق تتبع المسار التشريعي للمشروع، يخصص التقرير حيزاً مهماً لتحليل مناقشة قانون المالية على مستوى مجلس النواب، من خلال رصد أشغال اللجان النيابية، ونسب حضور البرلمانيين، وطبيعة التصويت على الميزانيات الفرعية، إضافة إلى دراسة التعديلات المقدمة من طرف الكتل البرلمانية، ومدى تفاعل الحكومة معها، وهو ما يعكس طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خلال هذه المرحلة.

كما يمتد التحليل ليشمل مناقشة المشروع على مستوى مجلس المستشارين، عبر الوقوف عند مسطرة الإحالة والدراسة داخل اللجان، وحجم التعديلات المقدمة، وأنماط التصويت، وكذا درجة استجابة الحكومة لهذه التعديلات، بما يسمح بتكوين صورة شمولية حول مختلف مراحل التداول البرلماني للمشروع داخل غرفتي البرلمان.

ويهدف هذا التقرير، من خلال هذا البناء التحليلي، إلى تقديم قراءة شاملة لمسار إعداد ومناقشة والتصويت على قانون المالية لسنة 2026، مع إبراز أهم المؤشرات الكمية والنوعية التي تميزت بها هذه العملية، بما يساهم في فهم أعمق لديناميات العمل البرلماني في مجال المالية العمومية، وتقييم مدى فعالية آليات الرقابة والتشريع في هذا المجال الحيوي.

المحور الأول: المسطرة التشريعية لقانون المالية

يعتبر قانون المالية من أهم القوانين التي يصادق عليها البرلمان سنوياً، وقد خصه الدستور بفصول منه تحدد المسطرة المتبعة في إقراره، حيث نص الفصل 75 على اختصاص البرلمان بمناقشة مشروع قانون المالية، مع منح مجلس النواب حق الأسبقية في مناقشته كما يضمن الدستور لأعضاء البرلمان الحق في امتلاك المعلومات والوثائق والمعطيات الضرورية لتعزيز المناقشة البرلمانية.

وتفعيلاً لهذا المقتضى الدستوري، نصت المادة 48 من القانون التنظيمي رقم 103.13 لقانون المالية على ضرورة إيداع مشروع قانون مالية السنة، بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، في 20 أكتوبر من السنة المالية الجارية على أبعد تقدير، مرفقاً بمجموعة من الوثائق والتقارير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنوع الاجتماعي، وكذا حول العمليات الخاصة بالحسابات الخصوصية للخرينة، ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والمؤسسات العمومية وغيرها¹.

ومن مظاهر خصوصية قانون المالية أن المشرع أحاط مسطرة إعداده بضمانات مؤسساتية تميزه عن باقي القوانين، إذ ينص الفصل 49 من الدستور على أن الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية يتم التداول فيها داخل المجلس الوزاري، تحت رئاسة الملك، وهو ما يعكس الطابع الاستراتيجي والاختيارات الكبرى المرتبطة بالسياسة المالية للدولة. وبالموازاة مع ذلك، كرس القانون التنظيمي رقم 103.13 لقانون المالية مبدأ الحصرية الحكومية في إعداد مشروع قانون المالية، حيث نصت المادة 46 منه صراحة على أن إعداد مشروع قانون المالية يندرج ضمن الاختصاص الحصري للحكومة، دون أن يمتد هذا الاختصاص إلى البرلمان، الذي يقتصر دوره على المناقشة والتعديل والمصادقة، في حدود ما يتيح الإطار الدستوري والتنظيمي.

تنطلق عملية المصادقة على قانون المالية وفق مسار مضبوط يحدده الإطار الدستوري والتنظيمي للمالية العمومية بالمغرب. وتبدأ هذه العملية مع صدور منشور رئيس الحكومة المتعلق بالإطار الماكرو-اقتصادي من أجل إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات، وذلك قبل 15 مارس، يليه إعداد ودراسة دراسة توقعات الثلاث سنوات القادمة في إطار أشغال لجان البرمجة ونجاعة الأداء، قبل 15 ماي². وبعد ذلك، يعرض الوزير المكلف بالمالية، قبل 31 يوليوز، أمام اللجنتين المكلفتين بالمالية بمجلسي البرلمان، الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية للسنة الموالية. ويتضمن هذا العرض، على وجه الخصوص، تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية، وتقديم تنفيذ قانون المالية للسنة الجارية إلى حدود 30 يونيو من نفس السنة، والمعطيات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، إضافة إلى البرمجة الميزانية الإجمالية لثلاث سنوات. ويكون هذا العرض موضوع مناقشة برلمانية دون أن يعقبه أي تصويت³.

1. القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 14 شعبان 1436 (2 يونيو 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6370 بتاريخ 18 يونيو 2015.

2. المادة 2 من المرسوم رقم 2.15.426 صادر في 28 من رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تعديله و تتميمه

3. المادة 47 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

عقب ذلك، يُصدر رئيس الحكومة منشور إعداد مشروع قانون المالية ما بين 31 يوليو و31 غشت. وخلال الفترة الممتدة بين 31 غشت وافتتاح دورة أكتوبر، تتم دراسة مقترحات الميزانية داخل اللجان الميزانية. وبعد ذلك، يتداول المجلس الوزاري في التوجهات العامة لمشروع قانون المالية⁴، ثم يُعرض المشروع على المجلس الحكومي لاحقاً من أجل المصادقة عليه⁵، قبل إيداعه لدى مكتب مجلس النواب في أجل أقصاه 20 أكتوبر⁶.

وتتواصل المسطرة التشريعية من خلال مناقشة المشروع داخل البرلمان، حيث تُخصص آجال مضبوطة للقراءة الأولى بمجلس النواب⁷ ومجلس المستشارين⁸، ثم القراءة الثانية بمجلس النواب⁹، لتنتهي العملية بالمصادقة النهائية على قانون المالية داخل الأجل الدستوري المحدد.

4. ينص الفصل 49 من الدستور على أن " يتداول المجلس الوزاري في القضايا والنصوص التالية :

...

التوجهات العامة لمشروع قانون المالية"

5. ينص الفصل 92 من الدستور على أن " يتداول مجلس الحكومة، تحت رئاسة رئيس الحكومة، في القضايا والنصوص التالية:

...

مشاريع القوانين، ومن بينها مشروع قانون المالية، قبل إيداعها بمكتب مجلس النواب دون إخلال بالأحكام الواردة في الفصل 49 من هذا الدستور"

6. المادة 48 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

7. تنص المادة 49 من القانون التنظيمي رقم 130.13 على " بيت مجلس النواب في مشروع قانون المالية للسنة داخل أجل ثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ إيداعه"

8. خصصت ذات المادة مدة 22 يوما لمجلس المستشارين من أجل مناقشة المشروع والمصادقة عليه.

9. منحت ذات المادة مدة 6 أيام لمجلس النواب من أجل المصادقة على المشروع في قراءة ثانية.

المحور الثاني: المرتكزات العامة لقانون المالية لسنة 2026

تفعيلاً للمقتضيات الدستورية وأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، أحالت الحكومة على مجلس النواب مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 بتاريخ 20 أكتوبر 2025، وذلك عقب تدارس مضامينه في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 19 أكتوبر 2025¹⁰، ومصادقة المجلس الحكومي عليه في ذات اليوم¹¹.

1. فرضيات إعداد قانون المالية

استندت الحكومة في إعداد مشروع قانون المالية على مجموعة من الفرضيات الماكرو-اقتصادية الأساسية، التي تشكل الإطار المرجعي لتقدير الموارد والنفقات العمومية. وفي هذا السياق، تم افتراض تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4,6%، مع حصر معدل التضخم في حدود 2%. كما بُنيت هذه الفرضيات على تقدير محصول الحبوب في حدود 70 مليون قنطار، وعلى سعر غاز البوتان المحدد في 500 دولار للطن، إضافة إلى اعتماد سعر صرف الأورو مقابل الدولار في حدود 1,110. وعلى مستوى المبادلات الخارجية، افترضت الحكومة بلوغ نسبة نمو الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب 2,3%، دون احتساب صادرات الفوسفات ومشتقاته.

جدول رقم (1): مقارنة الفرضيات الماكرو-اقتصادية المعتمدة في قوانين المالية (2023-2026)¹²

الفرضيات	قانون المالية 2023	قانون المالية 2024	قانون المالية 2025	قانون المالية 2026
الطلب الخارجي الموجه للمغرب (%)	25	29	32	23
سعر غاز البوتان (دولار/طن)	800	500	500	500
محصول الحبوب (مليون قنطار)	75	75	70	70
سعر صرف الأورو مقابل الدولار	1,044	1,081	1,085	1,110
معدل النمو (%)	4	47	46	46
معدل التضخم (%)	2	2,5	2	2

10. بلاغ انعقاد المجلس الوزاري، بتاريخ 19 أكتوبر 2025.

11. بلاغ انعقاد المجلس الحكومي، بتاريخ 19 أكتوبر 2025.

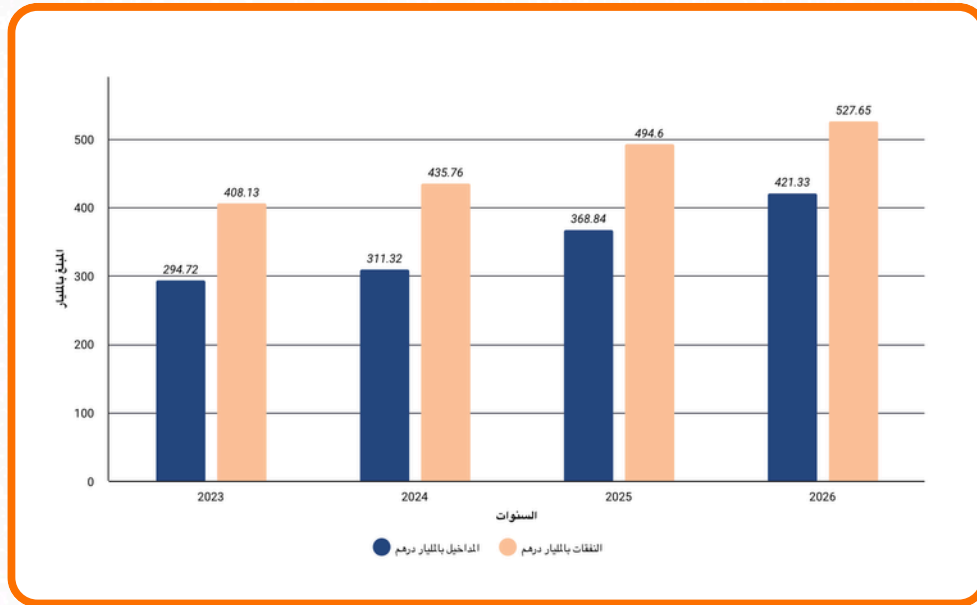
12. تصميم تركيبي، بناء على معطيات ميزانية المواطن لقوانين المالية للفترة ما بين 2023 و2026.

2. موارد ونفقات الميزانية العامة

نصّت المادة 10 من القانون التنظيمي لقانون المالية على تقديم قوانين المالية بشكل صادق مجموع موارد وتكاليف الدولة، ويتم تقييم صدقية الموارد والتكاليف بناء على المعطيات المتوفرة أثناء إعدادها، وعلى التوقعات التي يمكن أن تنتج عنها.

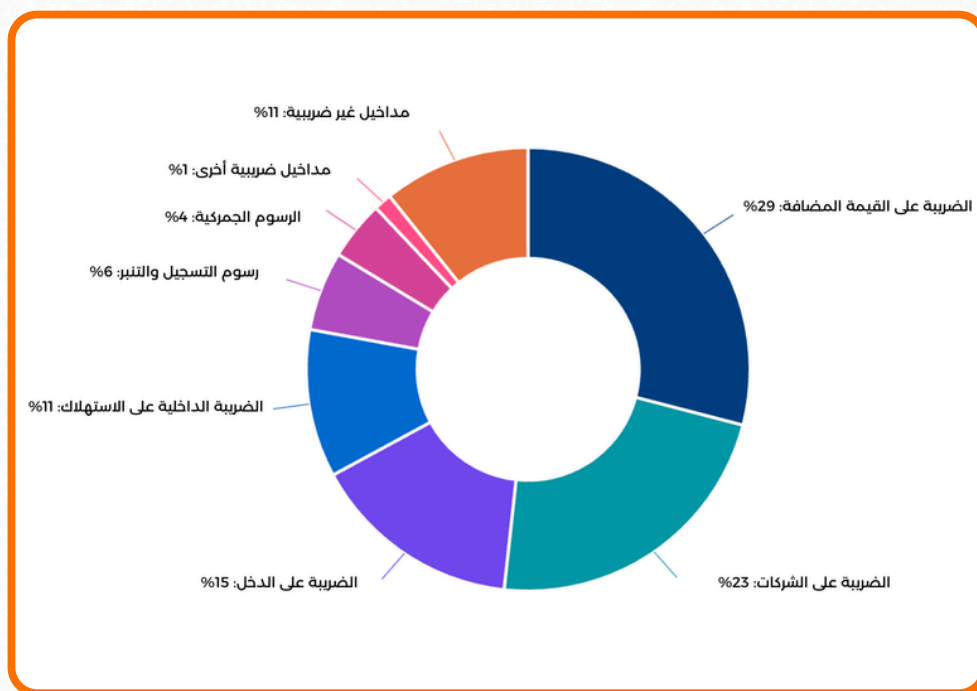
وبناءً على ذلك، فقد قُدّرت الحكومة حجم موارد الميزانية برسم سنة 2026 بـ 421,33 مليار درهم، وذلك دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة وطويلة الأجل، مسجلةً بذلك زيادة بنسبة 14,23% مقارنة مع قانون المالية لسنة 2025. في المقابل، قُدّرت الحكومة حجم النفقات بـ 527,65 مليار درهم، مع استثناء استهلاك نفقات الدين المتوسط وطويل الأمد، حيث عرفت النفقات هي الأخرى ارتفاعاً بنسبة 6,68% مقارنة بقانون المالية لسنة 2025.

رسم بياني رقم 1: تطور النفقات والموارد في قوانين المالية خلال الفترة ما بين 2023-2026¹³



من خلال تحليل المداخيل المتوقعة، يتبيّن أن الجزء الأكبر من الموارد برسم سنة 2026 يعتمد على المداخيل الضريبية بنسبة 89%، وفي مقدمتها الضريبة على القيمة المضافة، والتي تشكل أعلى مورد جبائي، تليها الضريبة على الشركات، ثم الضريبة على الدخل.

13. تصميم تركيبي بناء على معطيات ميزانية المواطن لقوانين المالية للفترة ما بين 2023 و2026.

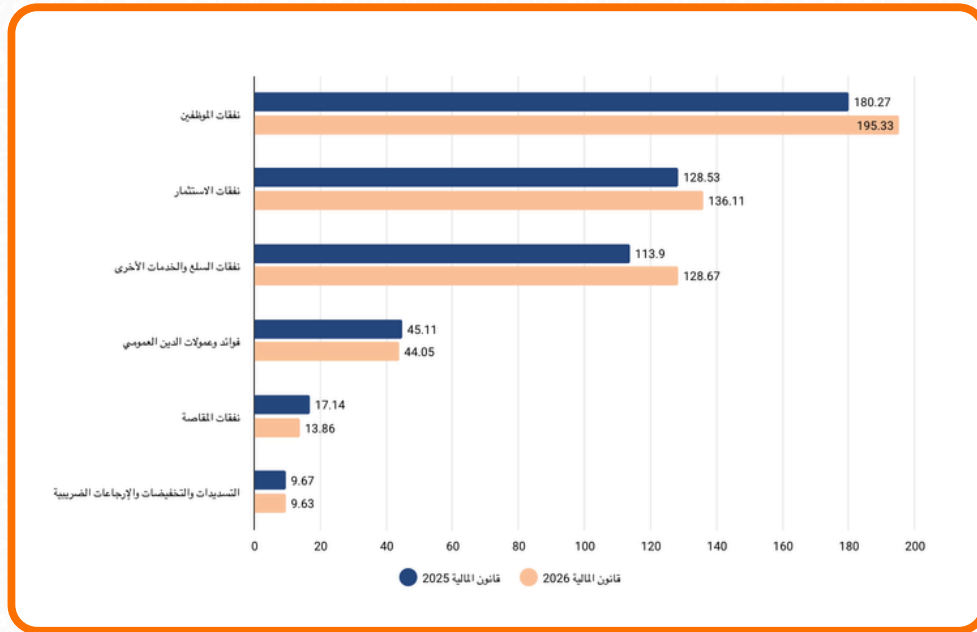
رسم بياني رقم 2: توزيع موارد الميزانية لسنة 2026¹⁴

أما فيما يخص النفقات، فيلاحظ أن نفقات الموظفين تستحوذ على الحصة الأكبر من مجموع النفقات، حيث بلغت 195,33 مليار درهم برسم سنة 2026، مقابل 180,27 مليار درهم سنة 2025. وتأتي في المرتبة الثانية نفقات الاستثمار التي بلغت 136,11 مليار درهم، مقابل 128,53 مليار درهم خلال سنة 2025، تليها نفقات السلع والخدمات الأخرى التي ارتفعت بدورها من 113,90 مليار درهم إلى 128,67 مليار درهم.

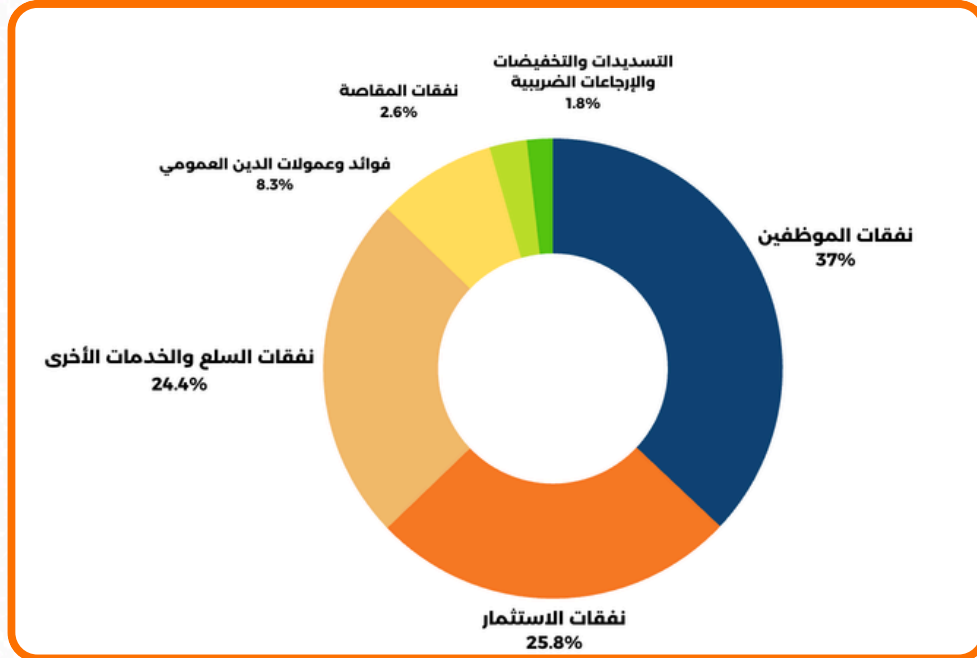
في المقابل، سجلت فوائد وعمولات الدين العمومي مستوى أدنى سنة 2026 حيث بلغت 44,05 مليار درهم مقارنة بـ 45,11 مليار درهم سنة 2025. كما عرفت نفقات المقاصة انخفاضاً من 17,14 مليار درهم إلى 13,86 مليار درهم. أما التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، فقد استقرت في مستويات متقاربة بين السنتين، إذ انتقلت من 9,67 مليار درهم سنة 2025 إلى 9,63 مليار درهم سنة 2026.

14. تصميم تركيبي بناء على معطيات ميزانية المواطن لقانون المالية لسنة 2026.

رسم بياني رقم 3: مقارنة نفقات الميزانية بين سنة 2025 وسنة 2026¹⁵



رسم بياني رقم 4: توزيع نفقات الميزانية لسنة 2026¹⁶



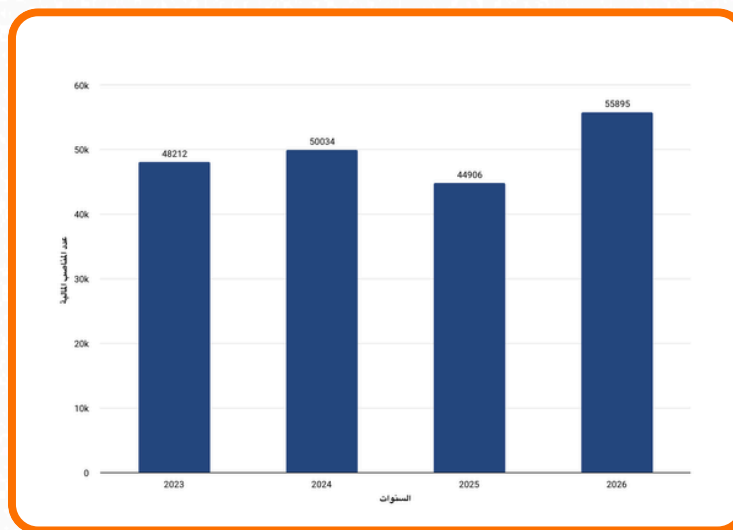
15. تصميم تركيبي بناء على معطيات ميزانية المواطن للقانون المالية لسنة 2026.

16. تصميم تركيبي بناء على معطيات ميزانية المواطن للقانون المالية لسنة 2026.

3. توزيع المناصب المالية

يعتبر توزيع المناصب المالية من العناصر الأساسية لقوانين المالية، ومن خلال مقارنة عدد المناصب المالية المعتمدة في قوانين المالية خلال الفترة ما بين 2023 و2026، يُلاحظ أن سنة 2026 عرفت ارتفاعاً في عدد هذه المناصب، بزيادة بلغت حوالي 24.47%.

رسم بياني رقم 5: تطور المناصب المالية المعتمدة في قوانين المالية خلال الفترة ما بين 2023 و2026



يوضح الجدول التالي توزيع وتطور المناصب المالية على مستوى عدد من القطاعات والمؤسسات العمومية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2023 و2026، وذلك من خلال رصد عدد المناصب المالية المحدثة سنوياً:

17. تصميم تركيبي بناء على معطيات قوانين المالية خلال الفترة ما بين 2023 و2026.

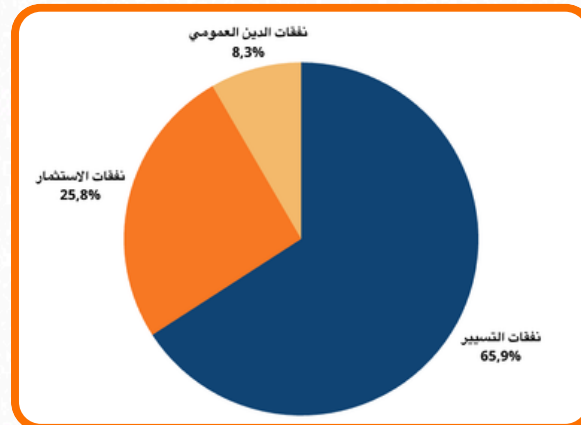
جدول رقم 2: توزيع المناصب المالية خلال الفترة ما بين 2023 و2026¹⁸

2026	2025	2024	2023	الجهة / الوزارة
13000	7744	7944	7544	وزارة الداخلية
8000	6500	5500	5500	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
5500	5792	7000	7000	إدارة الدفاع الوطني
2600	2600	2349	1200	وزارة الاقتصاد والمالية
2020	1000	1000	1000	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
1759	1759	2600	2349	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
640	350	40	50	المجلس الأعلى للسلطة القضائية
400	400	400	400	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
379	364	384	374	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
300	205	450	505	وزارة العدل

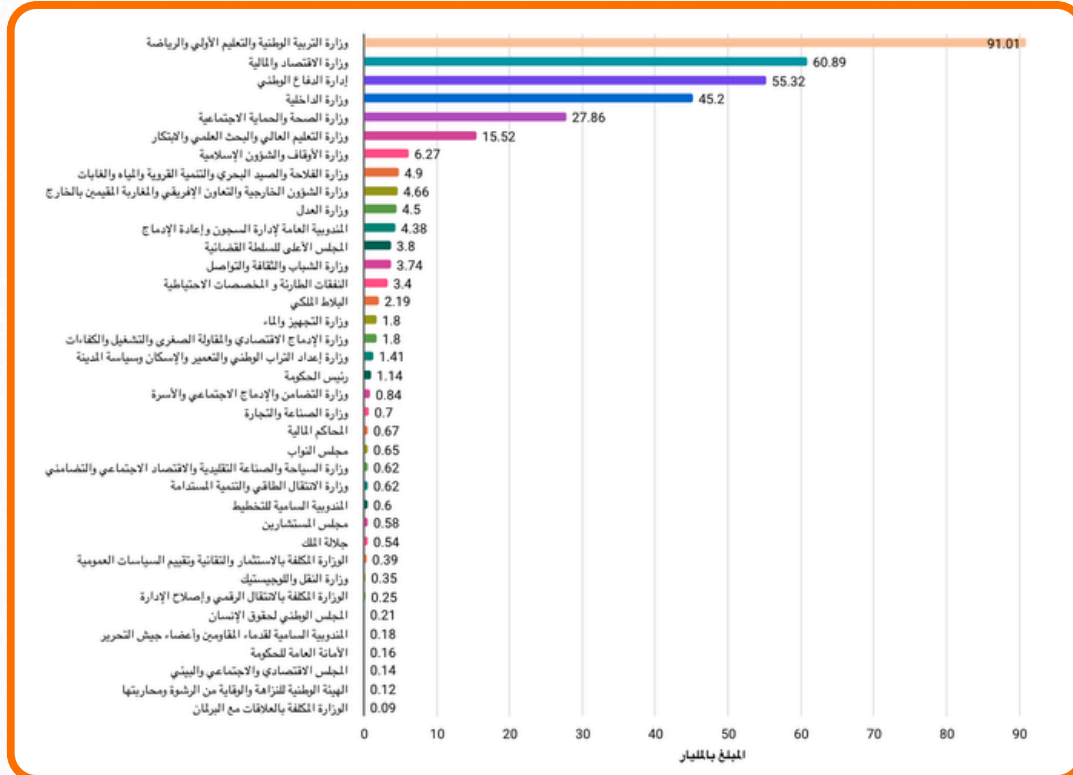
4. توزيع الاعتمادات المالية على القطاعات الحكومية

خصص قانون المالية لسنة 2026 ما مجموعه 347,49 مليار درهم لنفقات التشغيل، في مقابل 136,11 مليار درهم كنفقات موجهة للاستثمار. في حين بلغت النفقات المرتبطة بالدين العمومي ما مجموعه 44,05 مليار درهم. ويُبيّن الرسم البياني التالي نسب توزيع هذه النفقات:

¹⁸. تصميم تركيبي بناء على معطيات قوانين المالية للفترة ما بين 2023 و2026.

رسم بياني رقم 6: توزيع نفقات الميزانية لسنة 2026¹⁹

من خلال رصد توزيع الاعتمادات المالية المفتوحة المخصصة لنفقات التشغيل على القطاعات الحكومية الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2026 والتي بلغت 347,50 مليار درهم يتبين أن وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة حظيت بالنسبة الأكبر تليها وزارة الاقتصاد والمالية ثم إدارة الدفاع الوطني في باقي الوزارات والقطاعات الحكومية والمؤسسات.

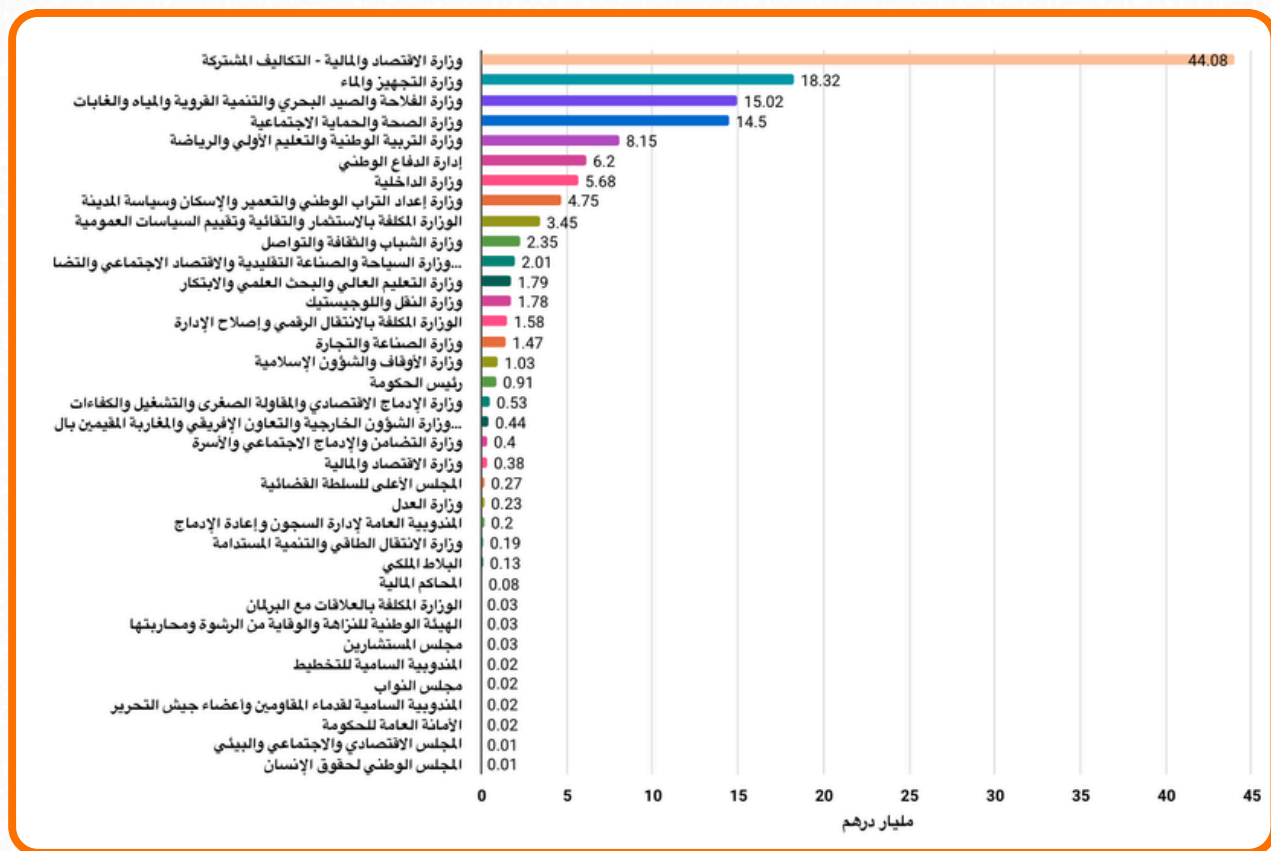
رسم بياني رقم 7: توزيع النفقات العمومية المتعلقة بالتسيير على القطاعات الوزارية والمؤسسات برسم سنة 2026 (بمليار درهم)²⁰

19. تصميم تركيبي بناء على المواد 42، 43، 44 من قانون المالية لسنة 2026.

20. تصميم تركيبي بناء على المادة 42 من قانون المالية لسنة 2026.

في المقابل، يُظهر رصد توزيع الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار برسم سنة 2026 أن الحصة الأكبر تُصت لوزارة الاقتصاد والمالية في إطار التكاليف المشتركة، تليها كل من وزارة التجهيز والماء، ثم وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. في حين ظلت اعتمادات الاستثمار لدى 48,64% من الوزارات والمؤسسات محدودة، إذ لم تتجاوز مليار درهم.

رسم بياني رقم 8: توزيع النفقات العمومية المتعلقة بالاستثمار على القطاعات الوزارية والمؤسسات برسم سنة 2026 (بمليون درهم)²¹



21. تصميم تخطيطي بناء على المادة 43 من قانون المالية لسنة 2026.

المحور الثالث: مناقشة مشروع قانون المالية بمجلس النواب

تفعيلاً للمقتضيات الدستورية القاضية بضرورة إحالة الحكومة لمشروع قانون المالية بالأسبقية على مجلس النواب، وفي إطار احترام الآجال التي يحددها القانون التنظيمي لقانون المالية، أحالت الحكومة بتاريخ 20 أكتوبر 2025 مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 على مجلس النواب. وفي اليوم نفسه، عقد مجلسا البرلمان جلسة عمومية مشتركة خُصصت لتقديم المشروع²²، حيث قدمت وزيرة الاقتصاد والمالية مضامينه²³، تفعيلاً للفصل 68 من الدستور²⁴.

1. مناقشة مشروع قانون المالية داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية

تُعتبر لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب صاحبة الاختصاص الأساسي في مناقشة والمصادقة على مشروع قانون المالية، حيث تنص المادة 48 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أنه: «يحال المشروع في الحين إلى اللجنة المكلفة بالمالية بمجلس النواب قصد دراسته».

تنطلق مناقشة مشروع قانون المالية داخل اللجنة بالاستماع إلى عرض الوزير المكلف بالمالية، الذي يقدم معطيات وشروحات إضافية حول مضامين المشروع. وبعد ذلك، تُفتح مناقشة عامة تتناول التوجهات الكبرى للميزانية والسياسة الحكومية المرتبطة بها، حيث يتولى مكتب اللجنة تحديد مدة هذه المناقشة، على ألا تتجاوز ثلاثة أيام، مع توزيع الوقت بين الفرق والمجموعة النيابية والنواب غير المنتسبين وفق قاعدة التمثيل النسبي. وفي مرحلة لاحقة، يتم الانتقال إلى المناقشة التفصيلية للمشروع مادةً مادة، حيث تُعرض التعديلات المقترحة للنظر فيها داخل الآجال التي حددها مكتب اللجنة على ألا تتعدى خمسة أيام²⁵.

في إطار مناقشة مشروع قانون المالية عقدت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية 12 اجتماعاً خُصصت لمناقشة مشروع قانون المالية والميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة. وقد استغرق عمل اللجنة 49 ساعة موزعة على ستة أيام. وعلى مستوى التفاعل، عرفت المناقشة العامة تسجيل 474 تدخلاً، في حين بلغ عدد التدخلات خلال مناقشة المواد 434 تدخلاً، كما تم طرح 1860 سؤالاً.

22. بلغ مجلسي البرلمان، بخصوص عقد الجلسة المشتركة المخصصة لتقديم مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2026.

23. كلمة السبحة وزيرة الاقتصاد والمالية أمام مجلسي البرلمان، بمناسبة تقديم قانون المالية برسم السنة المالية 2026.

24. ينص الفصل 68 من الدستور على أنه: " يعقد البرلمان جلسات مشتركة بمجلسيه، وعلى وجه الخصوص، في الحالات التالية :

...

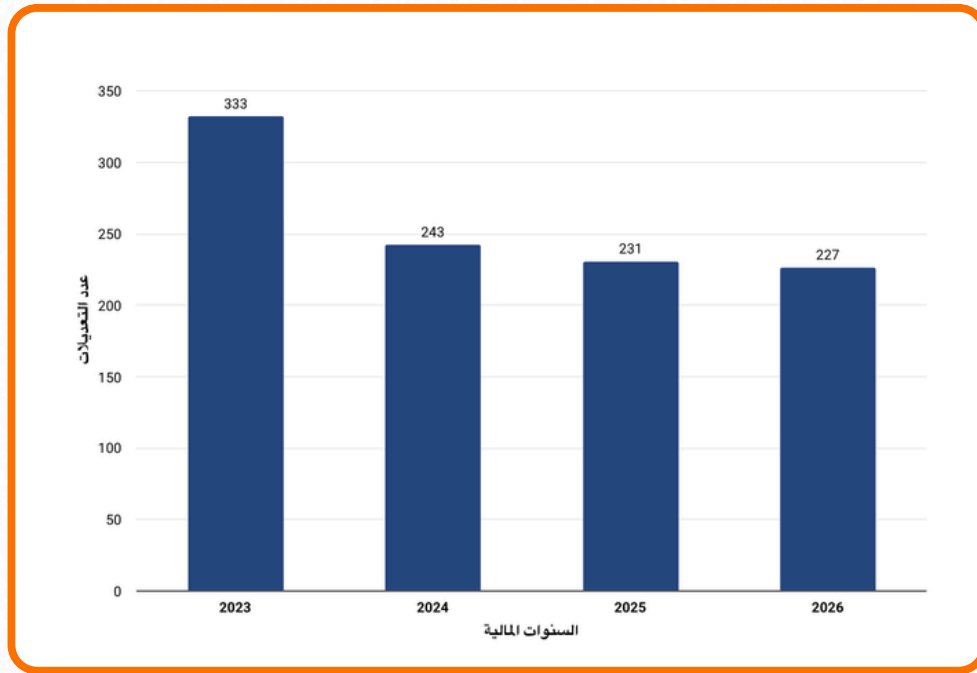
عرض مشروع قانون المالية السنوي..."

25. المادة 221 من النظام الداخلي لمجلس النواب.

وتعقب مرحلة المناقشة العامة عملية تقديم التعديلات على مشروع القانون، سواء بشكل إلكتروني أو ورقي لدى إدارة اللجنة، من أجل البت فيها في الآجال التي يحددها مكتب اللجنة على ألا تتعدى في جميع الأحوال خمسة أيام. وقد بلغ مجموع التعديلات المقدّمة من طرف الكتل النيابية والحكومة 350 تعديلاً، منها 328 تعديلاً همّت الجزء الأول، و22 تعديلاً همّت الجزء الثاني من المشروع.

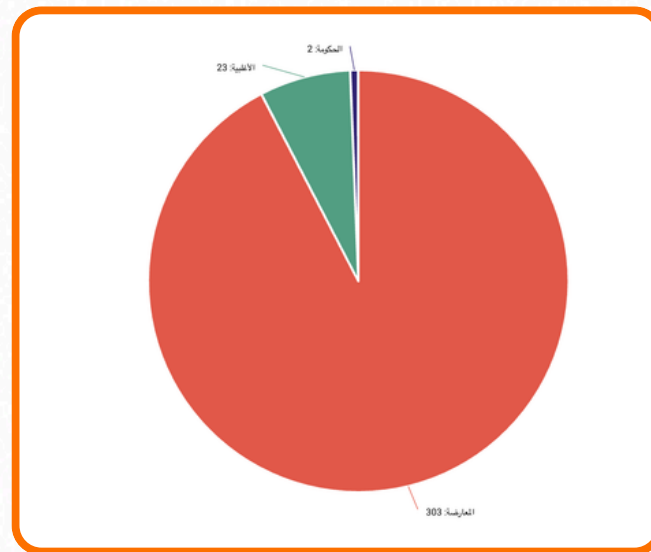
من خلال مقارنة عدد التعديلات المقدّمة على مشروع قانون المالية خلال الفترة ما بين 2023 و2026، يتضح وجود تراجع ملحوظ في عدد هذه التعديلات. فقد سجلت سنة 2023 أعلى عدد من التعديلات بما مجموعه 333 تعديلاً، قبل أن ينخفض العدد بشكل كبير سنة 2024 ليبلغ 243 تعديلاً. ورغم تسجيل ارتفاع نسبي سنة 2025، حيث بلغ عدد التعديلات 231 تعديلاً، فإن عددها عاد إلى الانخفاض سنة 2026، إذ استقر في 227 تعديلاً، وهو أدنى مستوى خلال الفترة المدروسة.

رسم بياني رقم 9: تطور عدد التعديلات المقدّمة على مشروع قانون المالية خلال الفترة ما بين 2023 و2026*

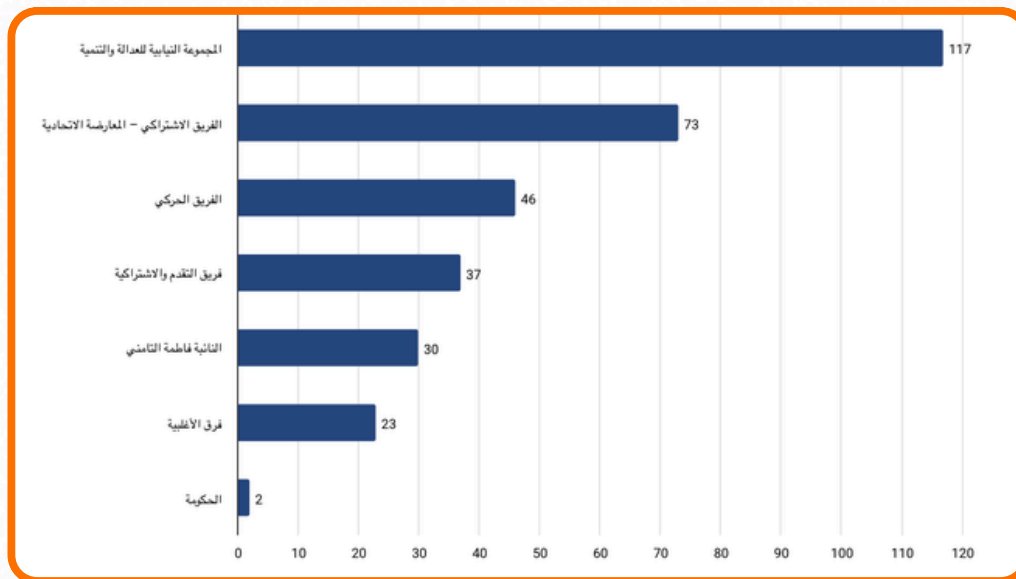


من خلال رصد توزيع التعديلات المقدّمة على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2026 والتي بلغت 328 تعديلاً، يتبيّن أن فرق المعارضة تقدّمت بأكثر عدد من التعديلات مقارنة بفرق الأغلبية، حيث بلغ عدد التعديلات التي تقدّمت بها 303 تعديلاً، وهو ما يمثل حوالي 92.37% من مجموع التعديلات المقدّمة. في المقابل، تقدّمت فرق الأغلبية بـ 23 تعديلاً فقط، أي ما يعادل حوالي 7% من مجموع التعديلات، بينما تقدّمت الحكومة بتعديلين اثنين، بنسبة محدودة لا تتجاوز 0.6% من مجموع التعديلات.

26. تصميم تركيبي بناء على تقارير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول مناقشة مشاريع قوانين المالية خلال الفترة ما بين 2023 و2026.

رسم بياني رقم 10: توزيع التعديلات المقدّمة على الجزء الأول من قانون المالية لسنة 2026²⁷

تُظهر المعطيات المتعلقة بتوزيع التعديلات المقدّمة على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2026 أن أكبر عدد من التعديلات تقدّمت بها المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، بما مجموعه 117 تعديلاً، مقابل 73 تعديلاً للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، و46 تعديلاً للفريق الحركي، و37 تعديلاً لفريق التقدم والاشتراكية، و30 تعديلاً للنائبة غير المنتسبة فاطمة التامني. في حين تقدمت فرق الأغلبية بـ23 تعديلاً فقط، بينما لم تتجاوز التعديلات المقدّمة من طرف الحكومة تعديلين اثنين.

رسم بياني رقم 11: توزيع التعديلات المقدّمة على الجزء الأول من قانون المالية لسنة 2026 على الكتل النيابية²⁸

27. تصميم تركيبي بناء على تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026.

28. تصميم تركيبي بناء على تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026.

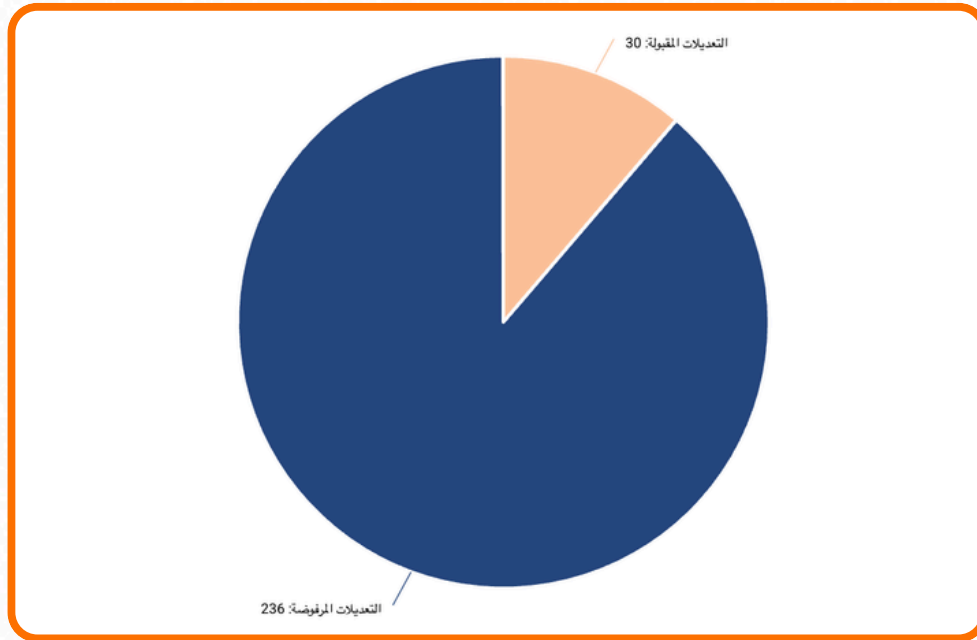
كما يُلاحظ أن الكتل النيابية قد سحبت 62 تعديلاً تم التقدّم بها، وهو ما يجعل عدد التعديلات المحتفظ بها 264 تعديلاً.

2. تفاعل الحكومة مع التعديلات المقترحة

أسند الدستور لكلٍّ من الحكومة والبرلمان مسؤولية الحفاظ على توازن مالية الدولة، وفي هذا الصدد، منح للحكومة حق رفض المقترحات والتعديلات التي يتقدّم بها أعضاء البرلمان، بعد بيان الأسباب، إذا كان من شأن قبولها أن يؤدي، بالنسبة لقانون المالية، إلى تخفيض الموارد العمومية أو إلى إحداث تكليف عمومي أو الزيادة في تكليف موجود²⁹.

وتفاعلت الحكومة مع التعديلات المقترحة على مشروع قانون المالية لسنة 2026 بقبول 30 تعديلاً من أصل 264 تعديلاً، أي بنسبة لا تتجاوز 11.36%، وهو ما يعكس محدودية الاستجابة الحكومية للتعديلات المقدّمة خلال مسطرة مناقشة المشروع.

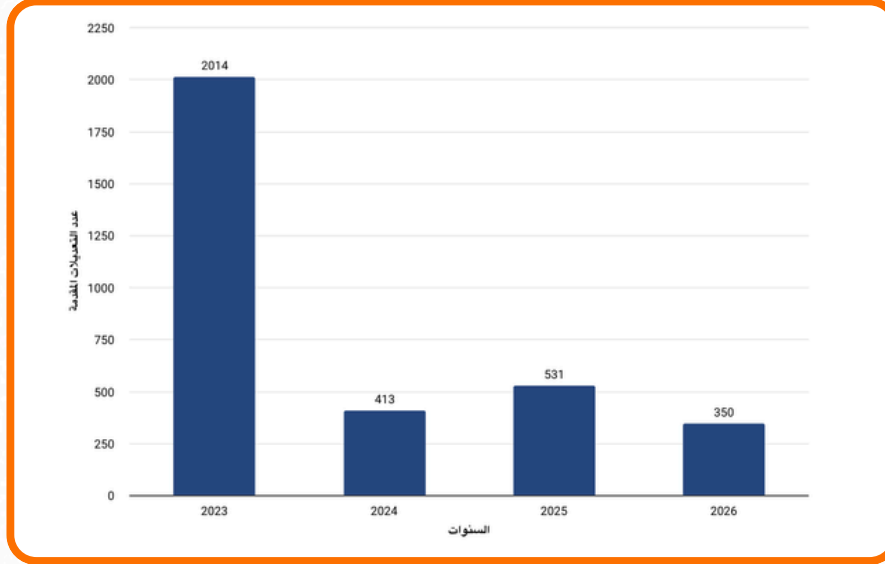
رسم بياني رقم 12: تفاعل الحكومة مع التعديلات المقدّمة على الجزء الأول من قانون المالية لسنة 2026³⁰



وتُظهر مقارنة تفاعل الحكومة مع التعديلات المقدّمة من طرف أعضاء البرلمان خلال الفترة ما بين 2023 و2026 أن أعلى نسبة استجابة سُجّلت سنة 2023 وبلغت 27,60%، في حين عرفت انخفاضاً ملحوظاً في السنوات الموالية، حيث بلغ أدنى مستوى للتفاعل 7% في قانون المالية لسنة 2024.

29. الفصل 77 من الدستور والمادة 56 من القانون التنظيمي لقانون المالية 130.13،
30. تصميم تركيبي بناء على تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026.

رسم بياني رقم 13: تفاعل الحكومة مع التعديلات المقدمة على مشاريع القوانين المالية خلال الفترة ما بين 2023 و2026³¹



وفي سياق استكمال مناقشة مشروع قانون المالية داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، عقدت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب اجتماعين يومي الثلاثاء والأربعاء 11 و12 نونبر 2025، تُصا للبت في التعديلات المقدمة وكذا مناقشة الجزء الأول من المشروع. وقد أسفرت أشغال اللجنة في هذا الصدد عن المصادقة عليه بالأغلبية، حيث صوّت لصالحه 24 عضواً مقابل معارضة 10 أعضاء، ليُحال بعد ذلك على الجلسة العامة قصد مناقشته والتصويت عليه.

3. مناقشة مشروع قانون المالية داخل اللجان النيابية الدائمة

بعد عرض مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026 على البرلمان في جلسة مشتركة، شرعت اللجان النيابية الدائمة بمجلس النواب في مناقشة الميزانيات الفرعية. وحسب تقارير اللجان، عقدت هذه الأخيرة ما مجموعه 52 اجتماعاً تُصت لتقديم ومناقشة والتصويت على الميزانيات الفرعية. وقد سجلت أعلى نسبة حضور في لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بنسبة 67%، بينما سجلت أدنى نسبة حضور لدى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات بنسبة 27.84%.

يوضح الجدول التالي عدد اللقاءات التي عقدتها كل لجنة ونسبة الحضور والغياب فيها:

31. تصميم تركيبي بناء على تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية حول مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026.

**جدول رقم 3: حضور النواب في اجتماعات اللجان خلال مناقشة الميزانيات
الفرعية لقانون المالية لسنة 2026³²**

اللجنة	عدد الاجتماعات	نسبة الحضور	نسبة الغياب
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية وشؤون الهجرة والمغاربة المقيمين	5	41.67%	58.33%
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة والشؤون الإدارية	2	48%	52%
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات	13	27.84%	72.16%
لجنة المالية والتنمية الاقتصادية	8	67%	33%
لجنة القطاعات الاجتماعية	2	53.40%	46.60%
لجنة القطاعات الإنتاجية	9	44%	56%
لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة والتنمية المستدامة	6	29.55%	70.45%
لجنة التعليم والثقافة والاتصال	7	45.75%	54.25%

4. المصادقة على الميزانيات الفرعية داخل اللجان النيابية الدائمة

تختص اللجان النيابية الدائمة بمجلس النواب بدراسة ومناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية والمؤسسات التي تدخل ضمن مجال اختصاصها، كما تتولى التصويت عليها بعد مناقشتها. وفي هذا الإطار، عرفت هذه العملية تبايناً في نتائج التصويت، حيث تم اعتماد بعضها بالإجماع، في حين تمت المصادقة على أخرى بالأغلبية. ويُبين الجدول التالي توزيع نتائج التصويت على الميزانيات الفرعية داخل مختلف اللجان.

32. تصميم تركيبي بناء على معطيات تقارير اللجان بمناسبة مناقشة قانون المالية لسنة 2026، الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

جدول رقم 4: نتائج التصويت على الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية برسم قانون المالية لسنة 2026³³

اللجنة	الميزانية الفرعية	الرافضون	الموافقون
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية وشؤون الهجرة والمغاربة المقيمين في الخارج	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج		الإجماع
	مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني		الإجماع
	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	4	17
	مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	1	20
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة والشؤون الإدارية	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية	4	14
	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	4	14
	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	4	14
	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل	5	16
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات	مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية		الإجماع
	مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان		الإجماع
	مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة	5	17
	مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	5	17
	مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية		الإجماع
	مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	2	20
لجنة المالية والتنمية الاقتصادية	مشروع الميزانية القطاعية لمصالح رئاسة الحكومة	9	18
	مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية	9	18
	مشروع الميزانية القطاعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتفتيش وتقييم السياسات العمومية	9	18
	مشروع ميزانية البلاط الملكي		الإجماع
	مشروع ميزانية مجلس النواب		الإجماع
	مشروع ميزانية مجلس المستشارين		الإجماع
	مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي		الإجماع
	مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط		الإجماع
	مشروع ميزانية الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها		الإجماع

33. تصميم تركيبي بناء على معطيات تقارير اللجان بمناسبة مناقشة قانون المالية لسنة 2026.

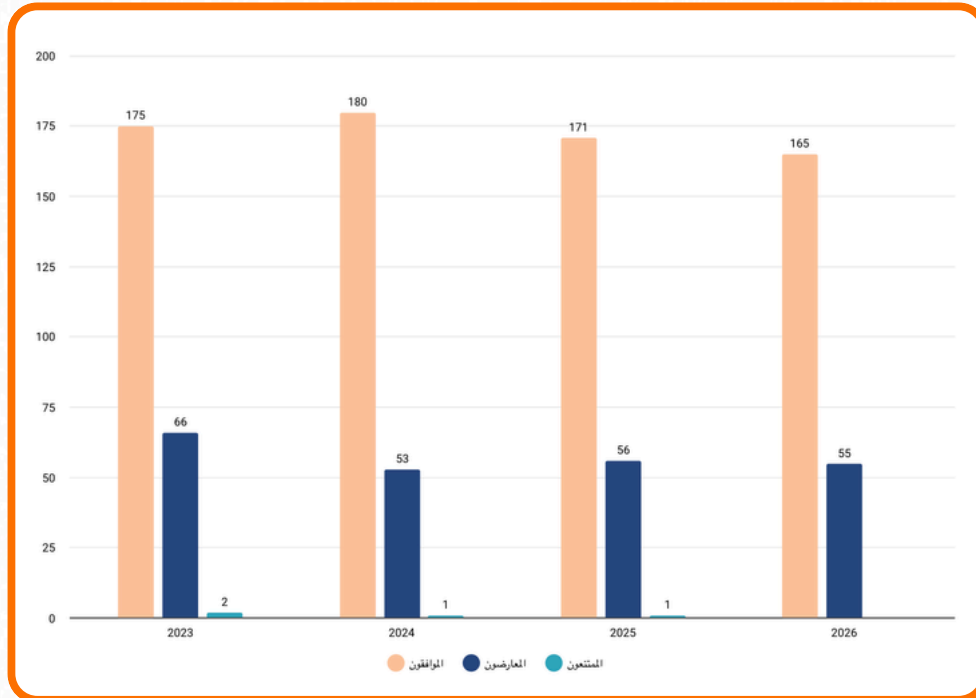
19	5	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية	لجنة القطاعات الاجتماعية
19	5	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	
19	5	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	
17	6	مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2026	لجنة القطاعات الإنتاجية
17	6	مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2026	
17	6	مشروع ميزانية وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2026	
16	5	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة والتنمية المستدامة
16	5	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة	
16	5	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك	
20	5	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	لجنة التعليم والثقافة والاتصال
20	5	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	
20	5	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل	

5. المصادقة على المشروع في الجلسة العامة

تشكل مناقشة مشروع قانون المالية محطة أساسية في العمل البرلماني، إذ تمثل لحظة رقابية مهمة على مجمل أنشطة الحكومة. وتخضع عملية المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لمسطرة خاصة حددها النظام الداخلي لمجلس النواب في المواد من 226 إلى 231.

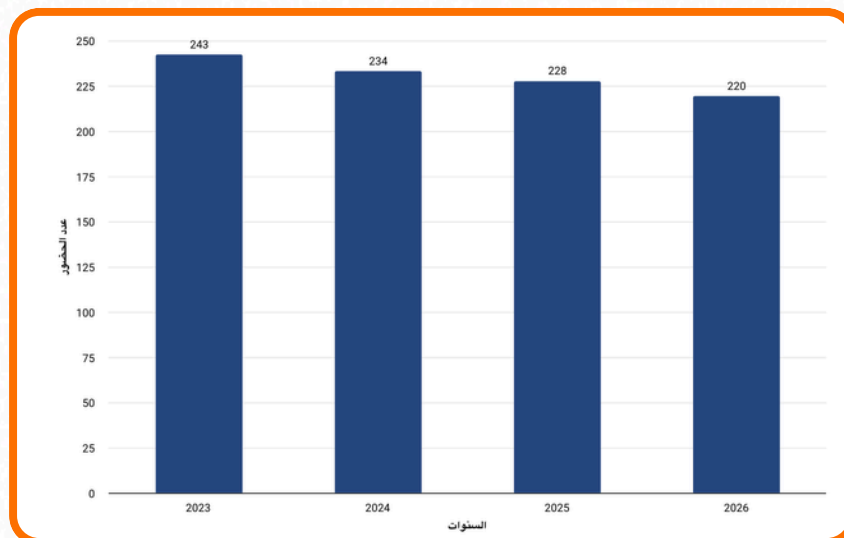
عملياً، تُستهل المناقشة العامة لمشروع قانون المالية في الجلسة العامة بتقديم تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، والذي يتولى مقرر اللجنة تلاوته بتكليف من رئيس المجلس. ويتضمن التقرير عرضاً للمناقشات العامة التي جرت داخل اللجنة، ومداولها بشأن مواد المشروع ومقترحات التعديل المقدمة حوله، وكذا نتائج التصويت على هذه التعديلات وعلى مواد المشروع والجدول المرتبطة به، إضافة إلى مشروع القانون في صيغته النهائية كما عدّله اللجنة.

رسم بياني رقم 14: نتائج التصويت على مشاريع قوانين المالية في القراءة الأولى خلال الفترة ما بين 2023 و 2026³⁴



عرفت جلسة التصويت على المشروع حضور 220 نائبًا، أي ما يمثل نسبة حضور بلغت 55.70% وهي أدنى نسبة حضور سُجلت خلال جلسات المصادقة على قانون المالية في الفترة ما بين 2023 و 2026، كما يوضح الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 15: حضور النواب لجلسات التصويت على قوانين المالية للفترة ما بين 2023 و 2026³⁵



34. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

35. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

المحور الرابع: مناقشة مشروع قانون المالية على مستوى مجلس المستشارين

عقب المصادقة على مشروع قانون المالية بمجلس النواب، يُحال المشروع إلى مجلس المستشارين الذي يتولى بدوره دراسته والتصويت عليه داخل أجل 22 يومًا. وفي هذا الإطار، أُحيل المشروع على المجلس بتاريخ 14 نونبر 2025، ليشروع في مناقشته على مستوى اللجان.

1. مسطرة الإحالة والدراسة

يحدد النظام الداخلي لمجلس المستشارين مسطرة مناقشة مشروع قانون المالية والمصادقة عليه في الباب الخامس، وذلك في المواد من 236 إلى 249. يقوم مكتب المجلس، فور التوصل بالمشروع، بإحالاته على لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية قصد دراسته والتصويت عليه. ويتمتع أعضاء اللجنة، عند الشروع في المناقشة، بحق الاستيضاح والاستفسار بشأن كل المقترحات الواردة في مشروع قانون المالية، كما يحق لهم طلب كل وثيقة ذات صلة بنود المشروع ولم يتم إيداعها ضمن المرفقات، وذلك في حدود ما يحدده القانون التنظيمي لقانون المالية، ويسهر رئيس المجلس على تمكينهم من ذلك.³⁶

بالموازاة مع أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، تشرع باقي اللجان الدائمة في مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية والمؤسسات التي تندرج ضمن اختصاصها، وفق جدولة زمنية يحددها مكتب المجلس بتشاور مع ندوة الرؤساء.³⁷

وبعد استكمال مناقشة مشروع القانون داخل اللجان الدائمة، يُعرض على الجلسة العامة من أجل المصادقة عليه، قبل إحالاته من جديد على مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

2. مناقشة المشروع داخل اللجان بمجلس المستشارين

عقدت اللجان الدائمة بمجلس المستشارين أزيد من 37 اجتماعًا لتدارس مشروع قانون المالية، حيث بلغ متوسط نسبة حضور أعضاء اللجان خلال هذه الاجتماعات 51.1%³⁸. ويُبين الجدول التالي عدد الاجتماعات التي عقدتها كل لجنة، ونسب الحضور والغياب.

36. المادة 239 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين لسنة 2020.

37. ندوة الرؤساء هي هيئة تنظيمية داخل مجلس المستشارين تنظمها المواد 138 إلى 143 من النظام الداخلي للمجلس، تضم رئيس المجلس ونوابه ورؤساء اللجان الدائمة ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية ومنسقيها، تتولى تنسيق أشغال المجلس عبر اقتراح تنظيم المناقشات العامة، وإبداء الرأي في أعمال اللجان، وضبط البرمجة الزمنية للجلسات وتوزيعها بين مختلف المكونات، مع الإسهام في إعداد جدول الأعمال واتخاذ القرارات المتعلقة بسير العمل البرلماني بالتوافق أو بالتصويت عند الاقتضاء.

38. باستثناء اجتماعات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج التي لم يتم نشر تقريرها.

**جدول رقم 5: حضور المستشارين واجتماعات اللجان بمناسبة مناقشة
الميزانيات الفرعية لقانون المالية لسنة 2026****

اللجنة	عدد اللقاءات	نسبة الحضور	نسبة الغياب
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الاساسية	4	55.5%	44.5%
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	-	-	-
لجنة المالية و التخطيط و التنمية الاقتصادية	14	55.9%	44.1%
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	7	49.7%	50.3%
لجنة القطاعات الإنتاجية	5	38.1%	61.9%
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	7	56.3%	43.7%

3. المصادقة على الميزانيات الفرعية

تتولى اللجان النيابية الدائمة بمجلس المستشارين دراسة الميزانيات الفرعية والمصادقة عليها، وكما هو الحال بالنسبة للجان الدائمة بمجلس النواب فقد تباينت نتائج التصويت على الميزانيات الفرعية بين التصويت بالإجماع والتصويت بالأغلبية. ويبين الجدول أسفله نتائج التصويت على هذه الميزانيات الفرعية.

39. تصميم تركيبي بناء على معطيات تقارير اللجان بمناسبة مناقشة قانون المالية لسنة 2026، الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين:

[/https://www.chambreconseillers.ma](https://www.chambreconseillers.ma)

جدول رقم 6: نتائج التصويت على الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية برسم قانون
المالية لسنة 2026 بمجلس المستشارين⁴⁰

المؤسسة/ القطاع الحكومي	الموافقون	المعارضون	الممتنعون
مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي	الإجماع		
مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة	11	2	1
مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب	12	لا أحد	1
مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين	13	لا أحد	1
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية	12	2	لا أحد
مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتفائية وتقييم السياسات العمومية	12	2	لا أحد
مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط	الإجماع		
مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	الإجماع		
مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	الإجماع		

لجنة المالية و
التخطيط و التنمية
الاقتصادية

40. تصميم تركيبي بناء على معطيات تقارير اللجان بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة قانون المالية لسنة 2026،

1	2	8	وزارة العدل	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
الإجمالي			الأمانة العامة للحكومة	
1	1	10	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	
1	2	9	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	
الإجمالي			المحاكم المالية	
الإجمالي			المنحوية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	
الإجمالي			المجلس الأعلى للسلطة القضائية	
الإجمالي			المجلس الوطني لحقوق الإنسان	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية
لا أحد	1	12	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	
2	1	10	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية	
لا أحد	1	12	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	
لا أحد	1	12	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	
لا أحد	3	10	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	
لا أحد	1	12	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل	

الإجماع			مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	لجنة القطاعات الإنتاجية
1	لا أحد	9	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة	
الإجماع			مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	
الإجماع			مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة	
الإجماع			مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية
الإجماع			مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء	
الإجماع			مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك	
الإجماع			مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	

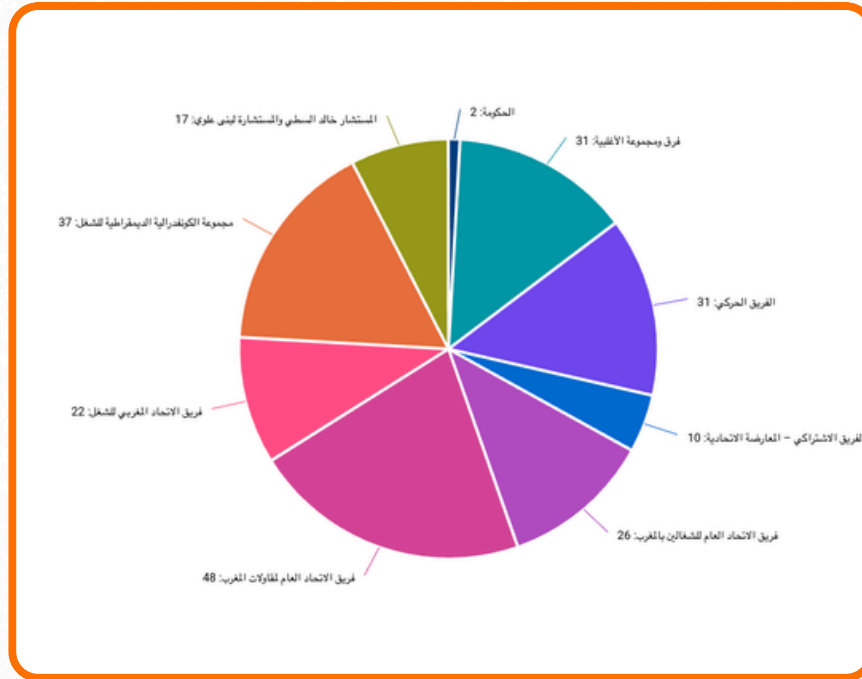
4. مناقشة مشروع قانون المالية في لجنة المالية و التخطيط و التنمية الاقتصادية

تنص المادة 240 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين على أن تتولى لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية دراسة مشروع قانون المالية فور التوصل به، ويتعين عليها البت فيه ليكون جاهزاً لعرضه على الجلسة العامة.

ومن أصل 14 اجتماعاً عقدته اللجنة، تُصفت 6 جلسات لدراسة الجزء الأول من المشروع والتصويت عليه، وقد عرفت هذه الجلسات تقديم 227 تعديلاً، منها 3 تعديلات تهم الجزء الثاني من المشروع.

ويُظهر توزيع التعديلات المقدّمة على المشروع أن أكبر عدد منها تقدم به فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب بـ48 تعديلاً، تليه مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بـ37 تعديلاً، ثم كل من الفريق الحركي وفرق ومجموعة الأغلبية بـ31 تعديلاً لكل منهما. كما تقدم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بـ26 تعديلاً، وفريق الاتحاد المغربي للشغل بـ22 تعديلاً، في حين بلغ عدد التعديلات التي تقدم بها المستشار خالد السطّي والمستشارة لبنى علوي 17 تعديلاً، مقابل 10 تعديلات للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

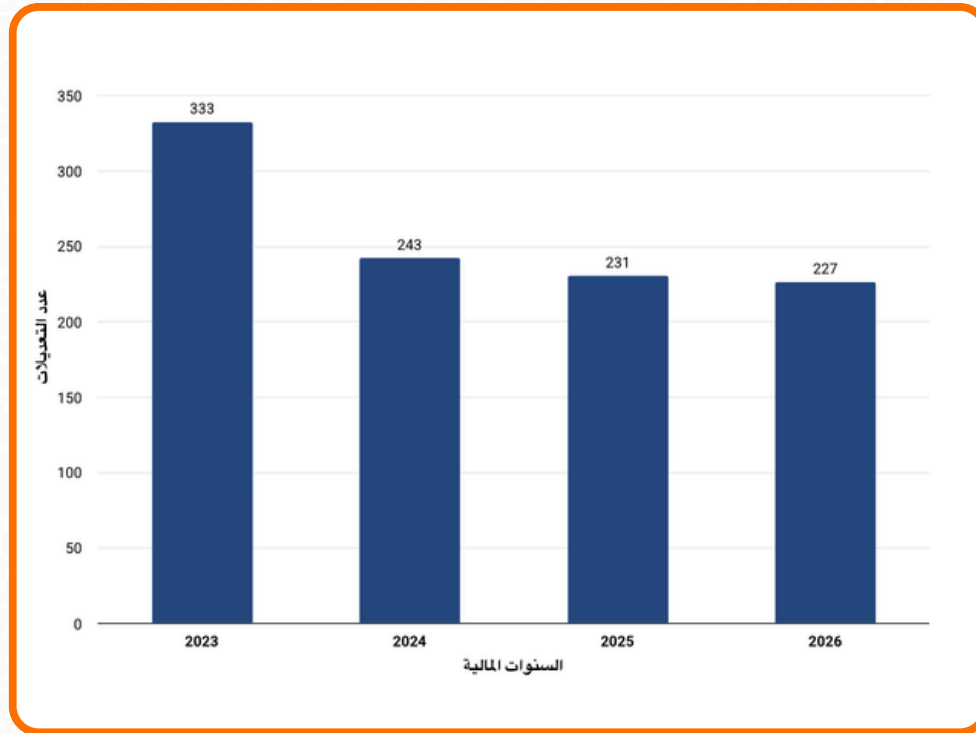
**رسم بياني رقم 16: توزيع التعديلات المقدّمة على مشروع قانون المالية لسنة 2026
بمجلس المستشارين⁴¹**



من خلال تتبع عدد التعديلات التي تقدم بها أعضاء مجلس المستشارين على مشاريع قوانين المالية خلال الفترة ما بين 2023 و2026، يتبيّن أن عدد هذه التعديلات اتخذ منحىً تنازلياً. فقد سجّل مشروع قانون المالية لسنة 2023 أعلى عدد من التعديلات المقدّمة، في حين سجّل مشروع قانون المالية لسنة 2026 أدنى مستوى من حيث عدد التعديلات المقدّمة خلال هذه الفترة.

41. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين.

رسم بياني رقم 17: تطور التعديلات المقدّمة على مشاريع قوانين المالية لسنوات من 2023 إلى 2026⁴²



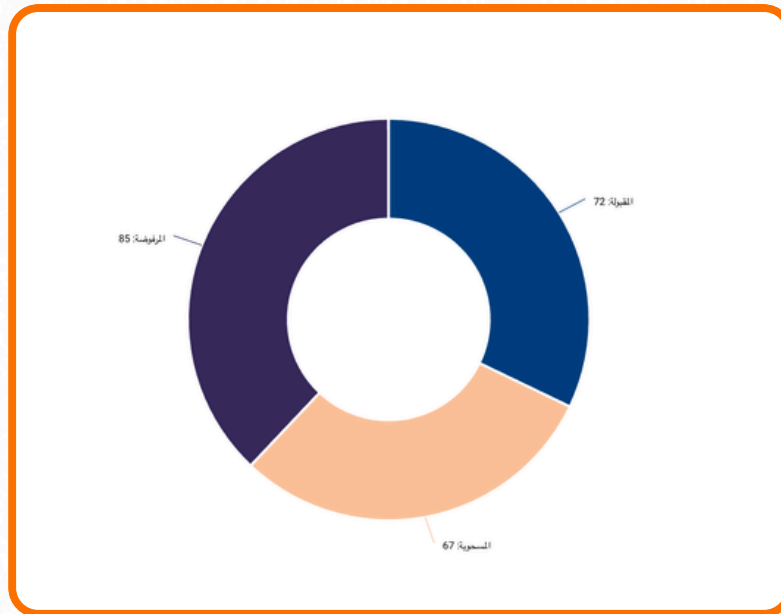
اختُتمت مناقشة مشروع القانون بمصادقة اللجنة على الجزء الأول منه بالأغلبية، حيث صوت لصالحه 12 عضوًا، فيما عارضه، فيما عارضه 3 أعضاء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

5. تفاعل الحكومة مع التعديلات المقترحة

في إطار حق الحكومة في قبول أو رفض التعديلات المقدّمة على مشاريع قوانين المالية خاصة الجزء الأول من المشروع، فقد استجابت الحكومة لـ 72 تعديلًا، في حين رفضت 67 تعديلًا، بينما تم سحب 85 تعديلًا، لتبلغ بذلك نسبة استجابة الحكومة للتعديلات المقدّمة 51.80%.

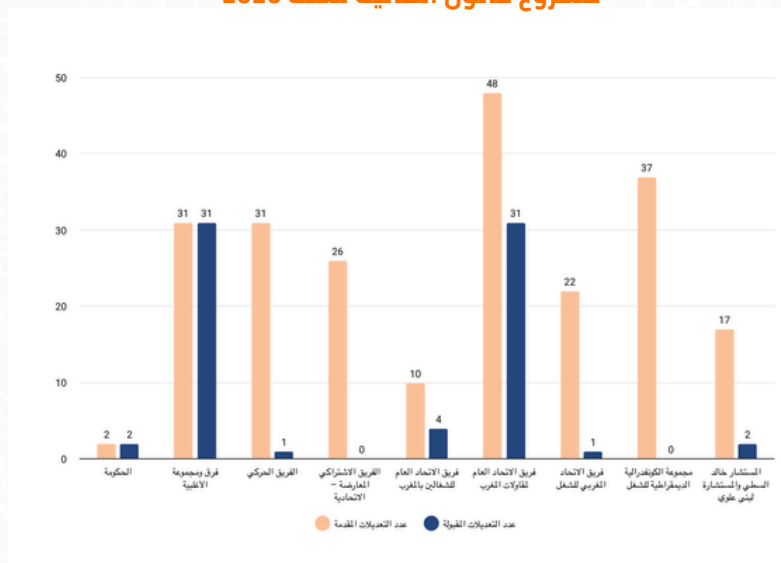
42. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين.

رسم بياني رقم 18: تفاعل الحكومة مع التعديلات المقترحة على مشروع قانون المالية لسنة 2026⁴³



يتبين من خلال ملاحظة توزيع التعديلات المقبولة أن النسبة الأكبر تعود للتعديلات التي قدّمتها فرق الأغلبية، والتي تم قبولها بنسبة 100%، تليها تعديلات فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والتي قُبلت بنسبة 64.58%.

رسم بياني رقم 19: تفاعل الحكومة مع التعديلات المقترحة على مشروع قانون المالية لسنة 2026⁴⁴

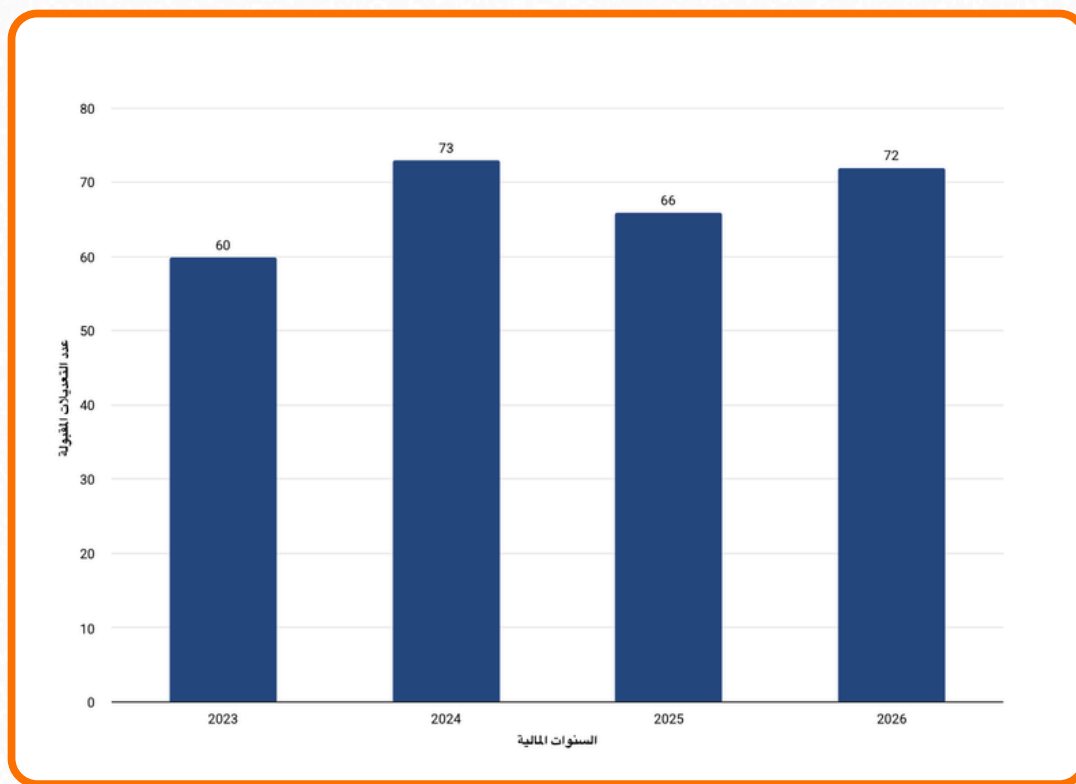


43. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين

44. تصميم تركيبي بناء على تقرير لجنة المالية و التخطيط و التنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026.

ومن خلال رصد تفاعل الحكومة مع التعديلات المقدمة على مشاريع قوانين المالية خلال الفترة ما بين 2023 و2026، يتضح أن عدد التعديلات المقبولة عرف هو الآخر تذبذباً خلال هذه السنوات. فقد بلغ عدد التعديلات المقبولة 60 تعديلاً برسم قانون المالية لسنة 2023، قبل أن يرتفع إلى 73 تعديلاً خلال سنة 2024، ثم ينخفض إلى 66 تعديلاً سنة 2025، ليعاود الارتفاع مجدداً إلى 72 تعديلاً خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026.

رسم بياني رقم 20: تفاعل الحكومة مع التعديلات المقترحة بمجلس المستشارين على مشاريع قوانين المالية لسنوات ما بين 2023 و 2026⁴⁵

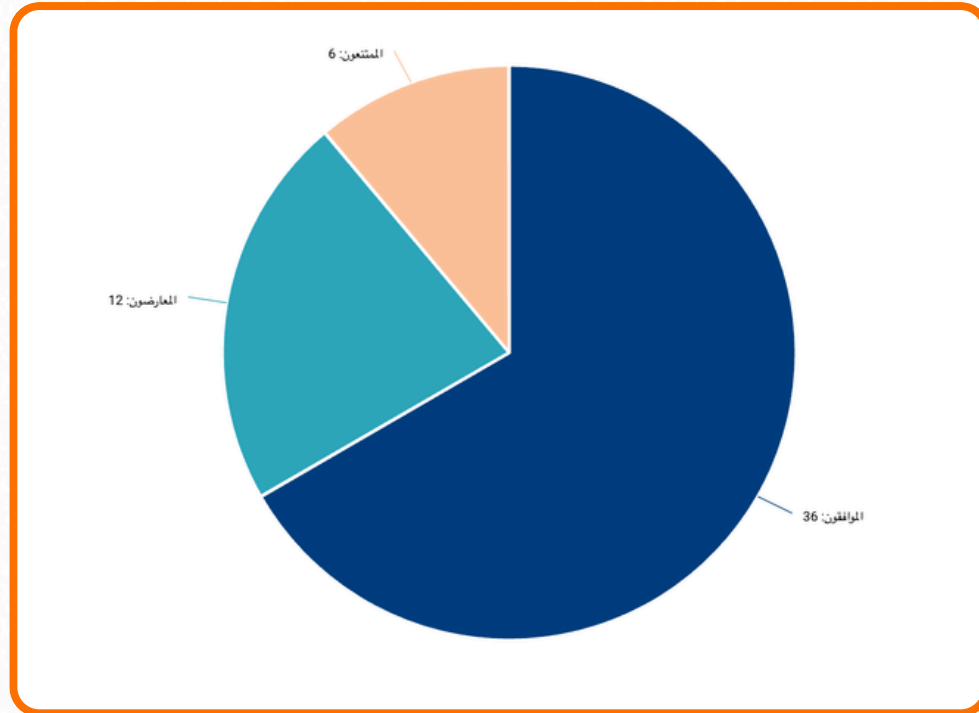


45. تصميم تركيبي بناء على تقارير لجنة المالية و التخطيط و التنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة مشاريع قوانين المالية لسنوات ما بين 2023 و2026.

6. المصادقة على المشروع في الجلسة العامة

يلزم القانون التنظيمي لقانون المالية مجلس المستشارين بالمصادقة على مشروع قانون المالية داخل الأجل القانوني المحدد في 22 يوما من تاريخ إحالته عليه من طرف مجلس النواب. وفي هذا الإطار، عقد المجلس أربع جلسات عامة بتاريخ 3 و4 دجنبر 2025، خُصت لمناقشة المشروع والتصويت عليه. وقد أسفرت هذه الجلسات عن المصادقة على الجزء الأول من المشروع بالأغلبية، حيث صوت لصالحه 38 عضواً مقابل معارضة 12 عضواً، وامتناع 7 أعضاء عن التصويت. كما صادق المجلس على مشروع القانون برقمته بالأغلبية، إذ أيده 36 عضواً، وعارضه 12 عضواً، في حين امتنع 6 أعضاء عن التصويت.

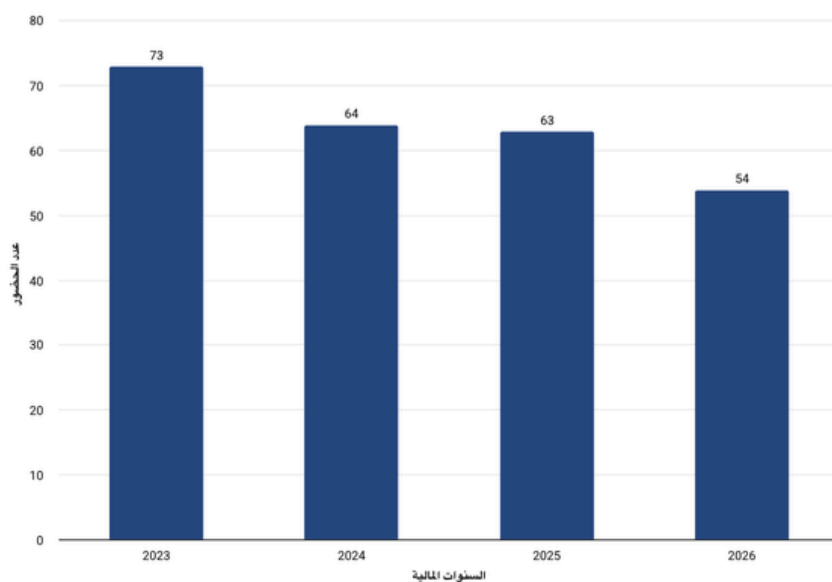
رسم بياني رقم 21: تفاعل الحكومة مع التعديلات المقترحة بمجلس المستشارين على مشاريع قوانين المالية لسنوات ما بين 2023 و 2026⁴⁶



46. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين.

عرفت الجلسة المخصصة للتصويت على مشروع القانون حضور 54 عضوًا، وهو ما يعني أن نسبة الحضور في هذه الجلسة بلغت حوالي 45% فقط. ومن خلال رصد نسب الحضور في الجلسات المخصصة للمصادقة على مشاريع القوانين المالية خلال الفترة ما بين 2023 و2026، يتبين أن جلسة المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2026 سجلت أدنى نسبة حضور لأعضاء مجلس المستشارين خلال هذه الفترة.

**رسم بياني رقم 22: عدد الحضور في جلسات التصويت على مشاريع قوانين المالية
لسنوات ما بين 2023 و 2026⁴⁷**



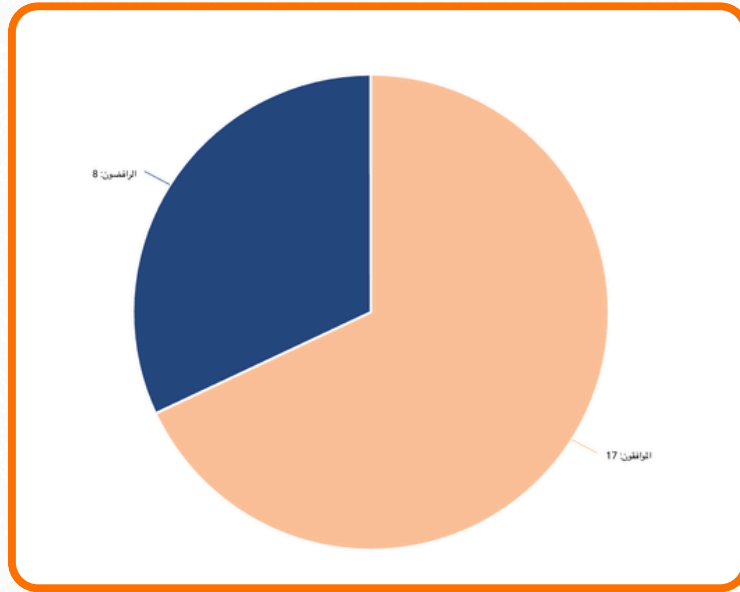
47. تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين.

المحور الخامس: القراءة الثانية لمشروع قانون المالية

بعد مصادقة مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية، أُعيد المشروع إلى مجلس النواب في إطار القراءة الثانية، وهو ما يكرس الدور الحاسم لهذا الأخير في الحسم النهائي في المشروع. وفي هذا الإطار، تمت إحالة المشروع، بصيغته التي صادق عليها مجلس المستشارين، على مجلس النواب بتاريخ 4 دجنبر 2025.

وعلى إثر ذلك، عقدت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية اجتماعًا في التاريخ نفسه خُصص لمناقشة المشروع والتصويت عليه، بحضور بلغت نسبته 56% من مجموع أعضائها. وقد أسفرت أشغال اللجنة عن المصادقة على المشروع كما أُحيل من مجلس المستشارين بأغلبية الأصوات، حيث أيده 17 عضوًا مقابل معارضة 8 أعضاء.

رسم بياني رقم 23: نتائج التصويت على مشروع قانون المالية في قراءة ثانية بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية⁴⁸



وفي إطار استكمال مسطرة القراءة الثانية داخل مجلس النواب، عقد المجلس يوم الخميس 5 دجنبر 2025 جلسة عمومية خُصصت للمصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2026، حيث بلغت نسبة حضور أعضاء مجلس النواب في هذه الجلسة 27.84% فقط. وقد أسفرت هذه الجلسة عن المصادقة على مشروع القانون بالأغلبية، إذ صوت لصالحه 85 عضوًا مقابل معارضة 25 عضوًا.

48. تصميم تركيبي بناء على تقرير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمناسبة القراءة الثانية.

المحور السادس: انفتاح مجلس النواب خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026

تميزت مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026 بانفتاح البرلمان، لاسيما مجلس النواب، من خلال نقل أشغال اللجان والجلسات العامة عبر البث المباشر على قناة المجلس على يوتيوب، وهو ما يشكل تعزيزاً لمسار الانفتاح الذي تنخرط فيه المؤسسة التشريعية.

كما يسهم هذا التوجه في تعزيز شفافية النقاش العمومي، ويوسع من إمكانيات اطلاع المواطنين والمواطنات على تفاصيل المناقشات البرلمانية ومواقف مختلف الفرق والمجموعات النيابية من مضامين المشروع. ولا تقتصر أهمية هذا الانفتاح على إتاحة الولوج إلى المعلومة البرلمانية فحسب، بل تمتد أيضاً إلى الإسهام في توضيح أدوار البرلمان وتقريب طبيعة عمله وأشغاله، خاصة على مستوى اللجان الدائمة التي تشكل فضاءً أساسياً للمناقشة التفصيلية للسياسات العمومية والنصوص التشريعية.

كما ينسجم هذا التوجه مع مقتضيات الفصل 27 من الدستور، الذي كرس حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، بما يجعل هذا الانفتاح تجسيداً عملياً لهذا الحق الدستوري.

ويأتي هذا الانفتاح في إطار توازن دقيق بين مبدأ الشفافية وضوابط سير العمل البرلماني كما يقرها الدستور، حيث ينص الفصل 68 من الدستور على مبدأ سرية أشغال اللجان البرلمانية، مع إقراره في المقابل بإمكانية انعقادها بصفة علنية في الحالات ووفق الضوابط التي يحددها النظام الداخلي لكل من مجلسي البرلمان. وفي هذا الإطار، حددت المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس النواب الشروط والمساطر المؤطرة لرفع السرية عن أشغال اللجان. كما حصرت هذه الإمكانية في حالات محددة، تتمثل في مناقشة موضوع طارئ ومستعجل يقتضي إلقاء الضوء عليه، أو خلال التقديم والمناقشة العامة للنصوص التشريعية، أو عند تناول موضوع رقابي يحظى باهتمام الرأي العام الوطني.

تفعيلاً لهذا الإطار القانوني، تم بث جلسات المناقشات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2026 سواء على مستوى لجنة المالية والتنمية الاقتصادية أو باقي اللجان خلال مناقشة الميزانيات الفرعية، كما تم بث أشغال تقديم المشروع وأشغال المناقشة والمصادقة عليه في الجلسة العامة. وقد بث مجلس النواب على قنواته على منصة يوتيوب أزيد من 48 بثاً مباشراً بهذه المناسبة، وبلغ إجمالي مشاهداتها حوالي 191,438 مشاهدة⁴⁹.

49. تم إحصاء المشاهدات بتاريخ 18 مارس 2026.

وإضافة إلى بث أشغال اللجان والجلسات العامة، وفي مبادرة استثنائية، بث مجلس النواب بشراكة مع وكالة المغرب العربي للأنباء برنامجًا حواريًا بعنوان «نقاش برلماني»، بهدف مواكبة النقاش الدائر حول قانون المالية، حيث تم بث ست حلقات من هذا البرنامج، وبلغ عدد مشاهداتها 5467 مشاهدة على منصة المجلس في يوتيوب. كما أنه، وتفعيلًا للمادة 117 من النظام الداخلي للمجلس، تم بث ستة تصريحات لرؤساء اللجان الدائمة على قناة المجلس في يوتيوب، بلغت عدد مشاهداتها 2,788 مشاهدة.

أما على مستوى مجلس المستشارين فقط اقتصر الأمر بنشر أشغال الجلسة العامة المخصصة لمناقشة المشروع والمصادقة عليه، حيث بلغ عدد مشاهدات هذه الجلسة 248 مشاهدة على قناة المجلس في يوتيوب.

لائحة المراجع

1. الدستور

- دستور 2011. ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر - 28 شعبان 1423 (30 يوليو 2011).

2. القوانين التنظيمية

- القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6370 بتاريخ 18 يونيو 2015.

3. النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان

- المملكة المغربية، البرلمان، مجلس النواب، النظام الداخلي لمجلس النواب، بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 25 / 256 م.د بتاريخ الإثنين 10 من صفر 1447 (4 غشت 2025)، الولاية التشريعية 11 / 2021 - 2026، منشورات مجلس النواب - 2025.
- المملكة المغربية، البرلمان، مجلس المستشارين، النظام الداخلي لمجلس المستشارين، بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 20 / 102 م.د بتاريخ 02 مارس 2020.

3. القوانين

- قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026
- قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025
- قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024
- قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

4. النصوص التنظيمية

- المرسوم رقم 2.15.426 صادر في 28 رمضان 1436 (15 يوليو 2015) يتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تعديله و تميمه.

5. تقارير

- ميزانية المواطن 2026: من أجل استيعاب أفضل لقانون المالية لسنة 2026 ومقتضياته
- ميزانية المواطن 2025: من أجل استيعاب أفضل لقانون المالية لسنة 2025 ومقتضياته
- ميزانية المواطن 2024: من أجل استيعاب أفضل لقانون المالية لسنة 2024 ومقتضياته
- ميزانية المواطن 2023: من أجل استيعاب أفضل لقانون المالية لسنة 2023 ومقتضياته
- تقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية وشؤون الهجرة والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس النواب حول مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026

- تقرير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة والشؤون الإدارية بمجلس النواب حول مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026
- تقارير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والحريات بمجلس النواب حول مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026
- تقارير لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب حول مشاريع الميزانيات الفرعية برسم سنة 2026
- تقارير لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب حول مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026
- تقارير لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب حول مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026
- تقارير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين حول مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026
- تقارير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين حول مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026
- تقارير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين حول مشاريع الميزانيات الفرعية
- تقارير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلس المستشارين حول مشاريع الميزانيات الفرعية
- تقارير لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين حول مشاريع الميزانيات الفرعية
- تقارير لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين حول مشاريع الميزانيات الفرعية

الملخص

Résumé | Summary

العربية

يقدم هذا التقرير قراءة تحليلية لمسار مناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2026 داخل المؤسسة التشريعية، من مرحلة الإحالة على البرلمان إلى المصادقة النهائية عليه. ويرصد التقرير أهم المعطيات المرتبطة بالسياق الاقتصادي والمالي، وتطور الموارد والنفقات العمومية، إضافة إلى تتبع أشغال لجنة المالية والتنمية الاقتصادية وباقي اللجان والجلسات العامة بمجلسي البرلمان، مع التركيز على التعديلات المقترحة ونسب قبولها ومختلف آليات النقاش والتصويت.

كما يسعى التقرير إلى تبسيط المعطيات المرتبطة بالميزانية العمومية وتقريبها من العموم، من خلال تقديم مؤشرات ورسوم بيانية وتحليلات تبرز طبيعة الخيارات المالية العمومية وأولويات الإنفاق والتحديات المرتبطة بالحكامة والشفافية المالية.

ويأتي هذا العمل في إطار جهود جمعية سمس-مشاركة مواطنة في مجال رصد وتتبع العمل البرلماني، والرامية إلى تعزيز الوعي بقضايا المالية العمومية وتقوية المشاركة المواطنة في تتبع السياسات العمومية وتقييمها.

Français

Ce rapport propose une lecture analytique du processus de discussion et de vote du Projet de Loi de Finances 2026 au sein de l'institution législative, depuis son dépôt au Parlement jusqu'à son adoption définitive. Il met en lumière les principaux indicateurs relatifs au contexte économique et financier, à l'évolution des recettes et des dépenses publiques, ainsi qu'au suivi des travaux de la Commission des finances et du développement économique, des autres commissions parlementaires et des séances plénières des deux Chambres du Parlement, avec un accent particulier sur les amendements proposés, leurs taux d'acceptation et les différentes modalités de débat et de vote.

Le rapport vise également à rendre les données budgétaires plus accessibles au public, à travers des indicateurs, des visualisations graphiques et des analyses mettant en évidence les choix de politique budgétaire, les priorités de dépenses publiques ainsi que les défis liés à la gouvernance et à la transparence budgétaire.

Cette publication s'inscrit dans le cadre des efforts de l'association SimSim-Participation Citoyenne en matière de suivi et d'observation du travail parlementaire, visant à renforcer l'intérêt citoyen pour les finances publiques et à promouvoir la participation citoyenne dans le suivi et l'évaluation des politiques publiques.

English

This report provides an analytical overview of the discussion and voting process of Morocco's 2026 Finance Bill within the legislative institution, from its submission to Parliament to its final adoption. It highlights key economic and financial indicators, the evolution of public revenues and expenditures, and follows the work of the Finance and Economic Development Committee, other parliamentary committees, and plenary sessions of both Houses of Parliament, with particular attention to proposed amendments, their approval rates, and the various mechanisms of debate and voting.

The report also aims to make public budget data more accessible to citizens through indicators, visualizations, and analyses that shed light on public financial choices, spending priorities, and challenges related to governance and financial transparency.

This publication is part of the efforts of SimSim-Participation Citoyenne in monitoring and tracking parliamentary work, to strengthen public awareness of public finance issues and promote citizen participation in monitoring and evaluating public policies

للتواصل



البريد الإلكتروني
info@simsim.ma



الموقع الإلكتروني
simsim.ma



العنوان:
3، زنقة الينبوع، الشقة رقم 5،
حسان، الرباط